

الآثار الاقتصادية الدولية للتدابير الاقتصادية الأحادية الجانب

(التدابير الاقتصادية على روسيا نموذجا)

International economic effects of unilateral economic measures (economic measures on Russia as a model)

لبقع محمد*، مخبر الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

md.lebgaa@lagh.univ.dz

ديدوني بلقاسم، مخبر الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

Didbelk@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2022 /08 /08. تاريخ قبول المقال: 2022 /10 /17. تاريخ نشر المقال: 2022 /11 /02

الملخص:

يعالج هذا المقال الانعكاسات السلبية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي على خلفية التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب التي تفرضها دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الداعمة لأوكرانيا بعد العملية العسكرية الروسية التي بدأت في 24 فيفري 2022، واستخدام هذه الدول عقوبات اقتصادية انفرادية كوسيلة ضغط على الحكومة الروسية لوقف عملياتها العسكرية والانسحاب من المناطق التي احتلتها ما دفع بهذه الأخيرة إلى الرد بالمثل بجملة من الإجراءات الاقتصادية المعاكسة والتي أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي. وتخلص الدراسة في النهاية إلى نتيجة مفادها أن الدول التي تملك مصادر الطاقة في عصرنا الحالي أصبحت تحظى بمكانة هامة في الساحة الدولية و بإمكانها التفاوض من منطلق قوة، وأن من واجب الدول تنويع مصادر الطاقة لديها، وعدم الاعتماد على مورد واحد لتوفيرها تقاديا لوقوعها في مشاكل اقتصادية كبيرة.

الكلمات المفتاحية: التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب، روسيا، الآثار الاقتصادية، الاقتصاد العالمي.

Abstract:

This study deals with the negative repercussions of the international economy against the backdrop of unilateral economic measures imposed by the countries of the European Union, the USA and other countries supporting Ukraine after the Russian military operation that began on February 24, 2022, economic sanctions by these countries as a means of pressure on the Russian government to stop its military operation and withdraw from the areas it occupied, which prompted the latter to respond in kind with a number of adverse economic measures that negatively affected the international economy.

Finally, the study concludes with the conclusion that the countries that own energy sources have become an important place in the international arena and can negotiate from a standpoint of strength, and that it is the duty of countries to diversify their energy sources.

Key words: unilateral economic measures, Russia, economic effects, international economic.

مقدمة:

تعرضت روسيا لعدة تدابير اقتصادية أحادية مباشرة بعد بداية عملياتها العسكرية في أوكرانيا في فيفري 2022، حيث قامت مجموعة من الدول بصفة انفرادية بفرض إجراءات مالية وتجارية من شأنها تقييد التعاملات الاقتصادية العادية لروسيا مستهدفة من خلالها الحكومة الروسية وعددا من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الموالين للنظام الروسي بهدف الضغط عليها اقتصاديا وحملها على التراجع عن الغزو الذي تنتهجه، وتضاف هذه العقوبات التي تزامنت مع هذه العملية إلى تدابير اقتصادية أخرى تتعرض لها روسيا منذ سنة 2014 واحتلالها لشبه جزيرة القرم التابعة لأوكرانيا.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول تبيان الدور الذي لعبته التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على روسيا من قبل عدد من الدول والتنظيمات الدولية، وتأثير هذه العقوبات على أسعار الطاقة خاصة البترول والغاز الطبيعي والمواد الزراعية الأساسية ووفرتها في الأسواق العالمية من جهة وأثرها في تغيير السياسة الخارجية للدول والاقتصاديات الوطنية، وجعل دول بأكملها على حافة الانهيار نتيجة اعتمادها الكلي على استيراد المواد الحيوية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي وحياة المواطن من مورد واحد تعرض لعقوبات اقتصادية تمنعه من تصدير هذه المواد الضرورية.

واستنادا إلى ما سبق تناقش هذه الورقة الانعكاسات السلبية للتدابير الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة ضد روسيا، والبحث في طبيعتها وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية الآتية: ما هو مفهوم التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب وما أهم أشكالها الموجهة ضد روسيا وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي العالمي؟.

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لمرونته، ما مكن من جمع المعلومات الكمية المتوفرة حول الموضوع ووصف الظاهرة بشكل دقيق، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي الوصفي من خلال عرض و تحليل الأرقام والإحصائيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وللوصول إلى الأهداف المسطرة تم تقسيم خطة البحث إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: مفهوم التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب

المحور الثاني: التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب الموجهة ضد روسيا

1- مفهوم التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب

تباينت الآراء الفقهية في تحديد تعريف شامل ووافي لمفهوم التدابير الاقتصادية الأحادية، حيث قدمت جُلها تعريف مشابه لتعريف العقوبات الاقتصادية الدولية التي جاءت بها المنظمات الدولية خصوصا أجهزة هيئة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، أو التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تقوم بها الدول من جانب

واحد.¹

يعتبر مصطلح التدابير الاقتصادية الأحادية تعبير قانوني يستعمله فقهاء القانون الدولي للتعبير عن العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية بشكل عام، غير أنه من الضروري بما كان تحديد تعريف لهذا المصطلح نظرا لتشابهه مع عدد من المصطلحات الأخرى التي يتم اللجوء إليها في حل النزاعات الدولية من طرف بعض الدول، وكذا تحديد أنواعها المختلفة التي تطبق في العلاقات الدولية بين الدول ومدى توافقها مع القوانين والأعراف الدولية.

1.1-مدلولات التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب

1.1.1 - تعريف التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب

تعددت التعريفات الاصطلاحية المتعلقة بالتدابير الاقتصادية الأحادية، نظرا لتعدد المصطلحات في هذا المجال، وتقاربها في المعنى من جهة، وكذا من حيث الجهة المناط بها تنفيذها وتداخلها مع مصطلحات أخرى تحمل نفس المعنى ما أحدث تضاربا في القراءات الفقهية حول الموضوع.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص أن ميثاق الأمم المتحدة لم يتطرق إلى تعريف التدابير الاقتصادية الأحادية بصفة مباشرة، بل اكتف بتعداد بعض الوسائل المستخدمة لتطبيق هذا النوع من العقوبات على سبيل المثال لا الحصر، فحسب نص المادة 41 من الميثاق " لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب أن اتخذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قرارته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والبريدية والورقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية" بل تركت السلطة كاملة لمجلس الأمن في اتخاذ ما يراه ملائما من تدابير، إضافة إلى التطور الذي ميز المجتمع الدولي واختلاف وسائل الضغط والإكراه المستخدمة من طرف الدول ضد الدول المنتهكة لمبادئ القانون الدولي، ما يصعب جمعها وحصرها في مجموعة واحدة،² ومن هنا استغل فقهاء القانون الدولي الفرصة لإعطاء تعريف يحدد مفهومها.

أما بخصوص التعريفات الفقهية للتدابير الاقتصادية الأحادية فقد عرفت تعددا واختلافا نذكر بعضها فيما يلي:

- التدابير الاقتصادية الأحادية إجراءات مقيدة للسلوك تفرضها الدولة أو مجموعة من الدول أو مجلس الأمن لحمل شخص دولي إلى تغيير سلوكه وتقييده لمنعه من القيام بأنشطة محظورة دوليا ومنعه من انتهاك المعايير الدولية.³

- التدابير الاقتصادية الأحادية هي تلك العقوبات التي تفرض من طرف إحدى الدول القوية اقتصاديا وذات النفوذ العالمي بشكل انفرادي خارج إطار المنظمات الإقليمية أو الدولية، بغرض ممارسة ضغوط على الدولة المعاقبة من أجل الحصول على مصالح ذاتية أو إظهار استيائها من سلوك معين صدر من الدولة المستهدفة هذه التدابير الاقتصادية الانفرادية.⁴

- التدابير الاقتصادية الأحادية عقوبات اقتصادية فردية تفرضها الدول بشكل أحادي، أو عن طريق أشخاص داخل الدولة على دولة أو مجموعة من الدول أو رعاياها عند ارتكابها فعل غير مشروع من خلال منعها من التعاملات الاقتصادية العادية والضغط عليها اقتصاديا، بغية إرجاعها إلى طريق الشرعية الدولية، هذه العقوبات تأخذ أشكالا مختلفة على غرار العقوبات التجارية أو المالية أو المواصلتية وغيرها وقد تكون جزئية أو شاملة.⁵

ومن وجهة نظرنا نرى أن التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب هي إحدى أهم وسائل الجزاء الاقتصادي الدولي التي تفرض خارج ميثاق الأمم المتحدة تفرضها دولة أو مجموعة من الدول ضد دولة تهدد السلم والأمن الدوليين أو أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يحملون جنسيتها لأجل الضغط على الدولة المستهدفة وإجبارها على التبعية لها من خلال تغيير سياستها العامة أو الحصول على تنازلات فالوسائل المستعملة وسائل اقتصادية غير أن الأهداف سياسية.

2.1.1- خصائص التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب

تتميز التدابير الاقتصادية الأحادية بجملة من الخصائص التي تميزها عن العقوبات الاقتصادية التقليدية ومن بين هذه الخصائص اعتبارها تصرف دولي منفرد لا يمر عبر المنظمات الدولية ويهدف إلى ضرب مصالح الدول التجارية والمالية ووسيلة ضغط وإكراه تستخدم في العلاقات الدولية لكنها أقل عدوانية من الحرب العسكرية مع تكاليف إنسانية أقل وأكثر جدوى من الناحية السياسية، حيث أنها تغطي أنواع عديدة من القيود في شتى المجالات الاقتصادية (البضائع، الخدمات، الأموال،...)، كما تعتبر إلى جانب ذلك إجراء دولي عقابي ينفذ نتيجة حدوث عدوان أو تهديد به على العلاقات الدولية السياسية أو الاقتصادية، وذو طبيعة وقائية ضد الانتهاكات التي تحدث ضد حقوق الإنسان، كما أنها أداة لإرغام الدول المستهدفة بالعقوبات للاستجابة لمطالب المجتمع الدولي بهدف تغيير سلوكها العدواني وحماية مصالح الدول من خلال استهداف التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب إصلاح تصرفات الدول والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.⁶

2.1- أنواع التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب

1.2.1- التدابير الاقتصادية الأحادية الشاملة

يتضح جليا من خلال هذا النوع المذكور أن التدابير الاقتصادية الأحادية تتميز بالشمول كونها تتبع أسلوبا لا يميز بين المسؤول عن المخالفة وعامة الأشخاص عند تنفيذ العقوبة الاقتصادية مما يجعل من أثارها وخيمة على الشعوب وحقوقه الأساسية ومن أهم صورها ما يلي:

1.1.2.1- الحظر الاقتصادي

يعتبر الحظر الاقتصادي أحد الأشكال القديمة للتدابير الاقتصادية الانفرادية التي مارستها الدول ضد بعضها، ويعرف بأنه تدبير اقتصادي قسري تمنع بمقتضاه دولة ما بشكل أحادي إرسال الصادرات بأنواعها

سواء كانت سلع أو خدمات بصفة كلية أو جزئية إلى دولة أخرى مستهدفة بغية الضغط عليها لإجبارها على تغيير معين في سياستها الداخلية أو الخارجية⁷، وينقسم إلى نوعين بحسب شمولها إلى عام وخاص، ومن حيث الجهة المنفذة له، فإذا كان هذا الحظر صادرا عن منظمة دولية فهي من تحدد المواد المشمولة بالحظر، أو تترك مجال الاختيار للدول المنفذة لإجراءاته، وفي حالة أخرى بإمكان الدول أن تفرض الحظر الاقتصادي بشكل أحادي الجانب خارج منظمة الأمم المتحدة مثلما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكثر دولة استخداما للحظر الاقتصادي الأحادي في علاقاتها الدولية.⁸

2.1.2.1- المقاطعة الاقتصادية

تعتبر المقاطعة الاقتصادية إحدى أهم العقوبات الاقتصادية الدولية التي تستخدم كجزء دولي وتعرف على أنها إجراء تلجأ إليه سلطات الدولة أو هيئاتها أو أفرادها المشتغلين بالتجارة لوقف العلاقة التجارية مع دولة أخرى ومنع التعاملات التجارية معها بهدف الضغط الاقتصادي عليها نتيجة ارتكابها أعمالا عدوانية.⁹ وللمقاطعة الاقتصادية عدة أنواع مثل وقف العلاقات الاقتصادية، التجارية، المالية، الاستثمارية والاجتماعية، وتمتد لتشمل جميع القطاعات، ما يكسبها ميزة خاصة عن باقي التدابير الاقتصادية الأحادية حيث تتميز المقاطعة الاقتصادية الأحادية بالشمولية لأنها تؤدي إلى وقف جميع إجراءات التعاملات الاقتصادية التجارية، المالية، المصرفية، الاستثمارية وغيرها، وبإمكانها أن تمتد لتشمل كل القطاعات بما في ذلك التدابير التي تستهدف الأشخاص كالسفر والسياحة والهجرة... الخ.¹⁰

3.1.2.1- الحصار الاقتصادي

يشير مصطلح الحصار الاقتصادي فقها على أنه التضييق والإكراه، بهدف الضغط على الطرف الآخر لإجباره على القيام بعمل أو منعه من القيام به تحقيقا لمصلحة الطرف القائم بالحصار، وله عدة أشكال بري أو بحري أو جوي، وقد يأخذ طابعا اقتصاديا أو سياسيا وفي بعض الأحيان يأخذ الحصار شكلا عسكريا أو أمنيا، غير أن التطورات التي شهدتها القانون الدولي أدت إلى ظهور ما يعرف بالحصار السلمي أطلق عليه الفقهاء تسمية الحصار الاقتصادي ويتميز بجملة من الخصائص لعل أهمها أنه إجراء سلمي يتم تطبيقه وقت السلم أو في حالة وجود نزاع لم يصل بعد إلى درجة الحرب.¹¹

ومن أبرز الأمثلة عن الحصار الاقتصادي ما تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد فلسطين وقطاع غزة بالتحديد منذ سنة 2006، حيث حاصرت فلسطين برها وجويا وبحريا وفرضت قيود على الحركة والتنقل داخل قطاع غزة، وما عمدت إلى القيام به أربع دول عربية هي المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة، البحرين، مصر في جوان عام 2017 من حصار دولة قطر وغلق الحدود البرية والبحرية والجوية وطرد مواطنيها، ووقف عمليات التصدير والاستيراد مع قطر بل تعدى الأمر إلى حصارها إعلاميا ومعلوماتيا.¹²

2.2.1- التدابير الاقتصادية الأحادية الذكية

ظهر هذا النوع من التدابير الاقتصادية الأحادية كإجراء بديل عن التدابير الاقتصادية الشاملة التي تميزت بسلبياتها المتعددة وخرقها لحقوق الإنسان، لتستهدف مباشرة القادة السياسيين والمسؤولين عن انتهاك السلم والأمن الدوليين.¹³

1.2.2.1- العقوبات المالية المستهدفة

تتخذ العقوبات المالية المستهدفة عدة أشكال من بينها تجميد الأرصدة والودائع البنكية الخاصة بالدولة المستهدفة بهذا الإجراء الموجودة في بنوك الدولة الموجهة لهذا التدبير الاقتصادي، وقد تكون هذه الأرصدة إما مملوكة للحكومة أو لمواطني الدولة المستهدفة، ومن أبرز الأمثلة على هذا الإجراء ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران حين جمدت أرصدها البنكية الموجودة في البنوك الأمريكية إبان أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران سنة 1979 بعد قرار اتخذه الرئيس الأمريكي حينها،¹⁴ كما تشمل هذه العقوبات المالية كذلك وقف المساعدات المالية التي تقدمها المنظمات الدولية الموجهة للدولة المستهدفة بهذا التدبير الاقتصادي بغية التأثير على توجهها السياسي وحملها على تغيير موقفها اتجاه موضوع ما، وقد تصل هذه العقوبات المالية إلى فرض ضرائب تمييزية على ممتلكات الدولة المستهدفة أو رفض الدفع أو تأخير دفع المساهمات في الدول المستهدفة، والمراقبة على الصادرات أو الواردات والمبالغ وحركاتها.

ما يلاحظ بشأن هذه التدابير الاقتصادية المالية الأحادية أنها في غالب الأحيان تفرضها الدول المتقدمة على الدول الفقيرة المحتاجة للمساعدة والدعم، ما من شأنه التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في هذه الدول، وبالتالي حتى وإن كانت في ظاهرها مستهدفة للدول والحكومات إلا أن تأثيرها مباشر على مواطني هذه الدول المستهدفة.

2.2.2.1- العقوبات على الأشخاص

يتم اللجوء إلى العقوبات على الأشخاص كتدبير اقتصادي ذكي بديل عن العقوبات الاقتصادية التقليدية الموجهة ضد الدولة، ويعد الحظر من السفر أحد التدابير الذكية التي تفرض على الأشخاص والمسؤولين في الدولة المستهدفة بالعقوبة، يتم بموجبه منعهم من الخروج من أراضيهم ودخولهم في أراضي أجنبية، وله عدة أشكال من بينها إلغاء أو رفض منح التأشيرات وتصاريح الدخول للأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة السوداء، بهدف منعهم من المشاركة في الأنشطة التجارية الخارجية التي من شأنها تنشيط الاقتصاد الوطني للدولة المشمولة بالعقوبة، وعزل الأشخاص المستهدفين دولياً ومنعهم من الهروب من العقوبة.

ما تجدر الإشارة إليه أنه يمكن فرض إعفاءات عن حظر السفر لأسباب معينة تحددها لجان خاصة منشأة لهذا الغرض، على سبيل المثال لا الحصر الإعفاء من الحظر على السفر في حالة الدخول من أجل تنفيذ إجراءات قضائية، أو لأسباب إنسانية.¹⁵

3.2.2.1- العقوبات الدبلوماسية

تعتبر العقوبات الدبلوماسية الذكية إحدى الأنواع المستحدثة للتدابير الاقتصادية، والتي أضحت تحقق الهدف المنشود للعقوبات الاقتصادية دون إحداث آثار جانبية كونها تستهدف رجال السياسة والشخصيات المهمة في الدولة المستهدفة عن طريق إلغاء تأشيرات دخولهم ومنعهم من المشاركة في النشاطات الاقتصادية والمالية التي تقيمها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، وقد تمتد لتشمل سحب التمثيل الدبلوماسي في السفارات بصفة نهائية أو مؤقتة.¹⁶

2- التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب الموجهة ضد روسيا

عقب غزو روسيا لأوكرانيا فرضت العديد من الدول والمنظمات الدولية عقوبات أحادية على روسيا مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وغيرها من البلدان ضد القادة والمسؤولين الروس والأعمال التجارية الروسية وتم مقاطعة روسيا دولياً، ما دفع بها للرد بالمثل على هذه التدابير الاقتصادية الأحادية على عدد من الدول التي اعتبرتها غير الصديقة حيث قامت بحظر كامل للواردات الغذائية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها من الإجراءات الاقتصادية التي سيأتي ذكرها في ما يلي:

1.2- طبيعة التدابير الاقتصادية الأحادية الموجهة ضد روسيا

تعد روسيا أحد أكبر الدول المنتجة والمصدرة للطاقة في العالم، فهي تملك احتياطي نفطي ضخم يبلغ 4.6 % من الاحتياطي العالمي محتلة بذلك المرتبة السابعة عالمياً، وتنتج عشرة ملايين وتسعمائة ألف برميل يوميا من النفط حسب آخر الإحصائيات محتلة بذلك المرتبة الأولى عالمياً، كما تتوفر على أكبر احتياطي للغاز الطبيعي بنسبة 35% ما جعلها تحتل مراتب متقدمة في إنتاج الغاز، وتتفوق على جميع دول العالم في تصدير هذه المادة ومعه ازداد النفوذ الروسي على سوق الطاقة العالمي خاصة الأوروبي منه حيث أن حوالي 40% من واردات الاتحاد الأوروبي يأتي من روسيا، ما سمح لها ببناء سياسة طاقوية تضمن استقلالية القرار الخارجي، وتطوير قدراتها الدفاعية وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة أدوار مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي.¹⁷

وإثر بداية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا توالى العقوبات الاقتصادية التجارية الأحادية من جانب عدد من الدول ضد أهم قطاع اقتصادي في روسيا ألا وهو قطاع الطاقة الذي يعتبر المصدر الأول للعملة الصعبة وعصب الاقتصاد الروسي، حيث أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً تمنع بموجبه استيراد النفط والغاز والفحم الروسي باعتبارها أهم السلع التي تصدرها روسيا بهدف الضغط عليها وحملها على وقف العملية العسكرية في أوكرانيا.

إضافة إلى العقوبات التي مست قطاع الطاقة الروسي شملت العقوبات الاقتصادية الأحادية التي تفرضها عدد من الدول لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا واليابان

تدابير أخرى توسعت إلى فرض حظر على الصادرات ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري مثل قطع غيار السيارات، فرض حظر على جميع الرحلات الجوية الروسية داخل الأجواء الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، منع استيراد الذهب الروسي وفرض ضرائب بنسب مرتفعة وصلت إلى 35% على بعض الواردات الروسية مثل المشروبات الكحولية، ومنع تصدير السلع الفاخرة إلى روسيا كما حذت بعض الشركات الدولية حذو الحكومات وقامت بتعليق تعاملاتها التجارية في روسيا ومن أبرزها هذه الشركات ماكدونالدز وكوكا كولا وستاربكس وماركس أند سبنسر،¹⁸ كما تم وضع تدابير أخرى من طرف هذه الدول لمنع الوصول إلى الأسواق العالمية للمؤسسات المالية الروسية وفرض قيود على الأنشطة التجارية الأخرى مثل تصدير التكنولوجيا إلى روسيا والوسائل اللازمة للتغيب عن النفط.¹⁹

كل هذه التدابير الاقتصادية الأحادية تشكل ردا على العمليات العسكرية الروسية في شبه جزيرة القرم وضمتها من قبل روسيا، والعملية التي تشنها في أوكرانيا منذ فيفري 2022، وتهدف إلى ضرب الاقتصاد الروسي وأهم مصادر تمويله وكذا الشخصيات التي لها دور مباشر في تحريك هذا العمل العسكري، لإرغام روسيا على وقف الأعمال التي تززع الاستقرار في أوكرانيا وتهدد وحدة أراضيها.

تنفيذا للقرارات المتعلقة بمعاقبة روسيا اقتصاديا تم تنفيذ عقوبات مالية من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا واليابان على البنوك الروسية، حيث تم حظر جميع المعاملات المالية مع البنك المركزي الروسي، وجمدت احتياطاته وأصوله إذ لم يعد بإمكانه الوصول إلى الأصول التي أودعها في البنوك والمؤسسات الخاصة في دول الإتحاد الأوروبي، إذ بلغت احتياطات روسيا من العملة الصعبة في فيفري 2022 مبلغ قدره 643 مليار دولار، غير أن الحظر المفروض على روسيا من قبل هذه الدول جعل من هذا المبلغ مجمدا ولا يمكن استخدامه، والحال ذاته ينطبق على احتياطات الذهب التي تخزنها روسيا والتي بلغت أزيد من ألفين وثلاثمائة طن من الذهب، كما حظر على روسيا بيع ونقل وتصدير الأوراق النقدية من قبل الإتحاد الأوروبي بهدف تقييد وصول الحكومة الروسية وبنكها المركزي والمواطنين الروس إلى الأموال باليورو والالتفاف حول العقوبات الاقتصادية المفروضة ضدها.

كما منعت كذلك من استخدام نظام سويفت SWIFT وهي خدمة تراسل تعمل على تبادل المعلومات بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى يربط أكثر من 11 ألف كيان حول العالم، ونتيجة لهذا الحظر لا يمكن لهذه البنوك الحصول على عملات أجنبية ويؤخر حصولها على الأموال مقابل صادراتها من النفط والغاز.²⁰

إضافة إلى العقوبات التي مست القطاع المصرفي في روسيا عمد الإتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على تسع منظمات روسية وكذا قادة سياسيون وشخصيات روسية مسؤولين عن دعم أو تمويل أو تنفيذ الإجراءات التي تهدد سيادة الأراضي الأوكرانية واستقلالها أو يستفيدون من هذه الإجراءات وعلى رأس الشخصيات الروسية التي مستها العقوبات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي الرئيس "فلاديمير بوتين" ووزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف"، الأوليغارشيون المرتبطون بالكرملين، 351 عضو من مجلس النواب

بالبرلمان الروسي "الدوما" الذين صوتوا لصالح الاعتراف بإقليمي دونتيسك و لوهانسك أعضاء مجلس الأمن القومي الروسي، كبار القادة العسكريين، والعديد من رجال الأعمال النشطين في صناعة الصلب، وغيرهم ممن يقدمون خدمات مالية ومنتجات عسكرية وتكنولوجية للدولة الروسية.

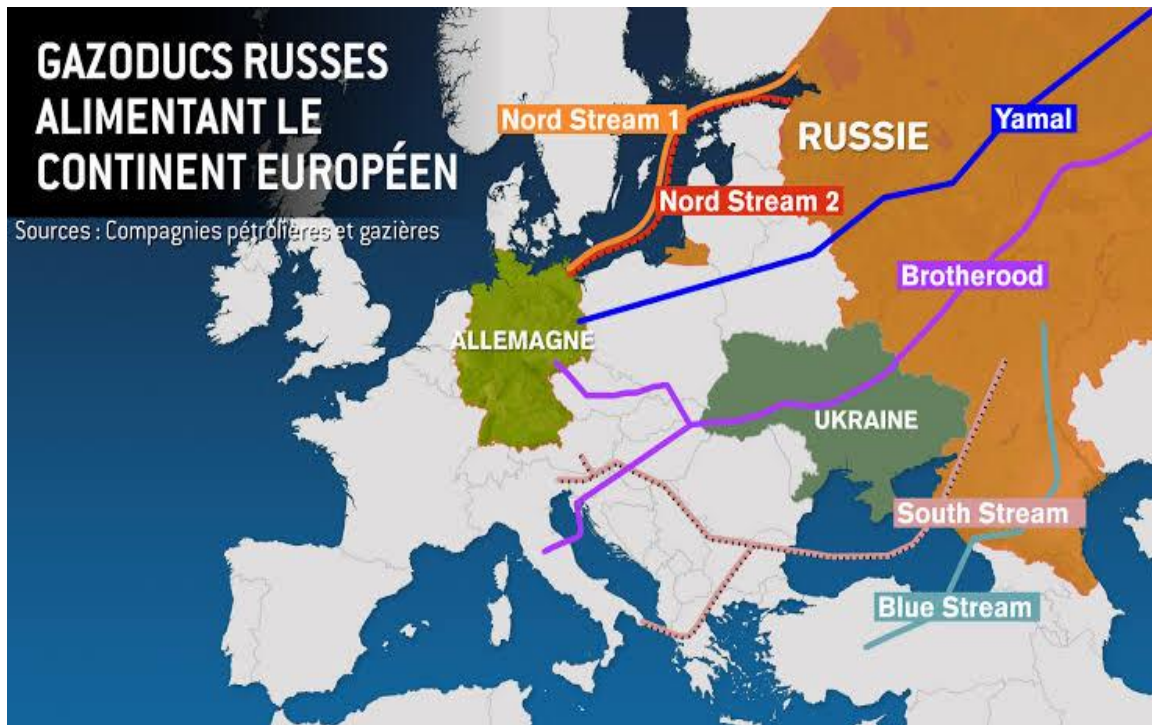
وقد ضمت العقوبات الفردية المستهدفة لهؤلاء الأشخاص حظرا للسفر نحو دول الاتحاد الأوروبي أو المرور عبرها، وتجميدا للأصول المالية وكافة الحسابات البنكية الموجودة في الاتحاد الأوروبي ما يعني عدم إتاحة أي أموال أو أصول لهم بشكل مباشر أو غير مباشر لمنعهم من استخدام أرصدهم المالية لدعم النظام الروسي²¹، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العقوبات المستهدفة ضد الأشخاص والمؤسسات الروسية تعتبر تكملة لعقوبات سابقة فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية مثل كندا على 183 فردا 53 كيانا روسيا عقب ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014.²²

كل هذه التدابير الاقتصادية الأحادية التي فرضت على روسيا اثر غزوها لأوكرانيا هدفها واحد ألا وهو التأثير السلبي على الاقتصاد الروسي، لحمل المسؤولين الروس على التراجع عن الغزو وإضعاف القدرات الروسية، فحسب التقارير الدولية تعتبر روسيا أكثر دولة حاليا تتعرض للعقوبات في العالم متقدمة على إيران وكوريا الشمالية، غير أنه يلاحظ عدم فاعليتها نتيجة قوة الاقتصاد الروسي ونفوذ السياسيين الروس على الساحة الدولية الذين وجدوا البدائل سريعا في إبرام عقود تجارية مع دول أخرى تستورد البضائع الروسية خاصة الطاقوية منها مثل البترول والغاز والمواد الطاقوية المصنعة وكذا المواد الزراعية والصناعية الأخرى.

2.2- انعكاسات التدابير الاقتصادية الأحادية الموجهة ضد روسيا

وظفت روسا متغير الطاقة بشكل أساسي في علاقاتها الخارجية منذ تولي الرئيس " فلاديمير بوتين" سدة الحكم سنة 2000 بهدف توسيع نفوذها في أوروبا وآسيا والاقتراب أكثر من المياه الدافئة حيث اهتمت روسا من خلال شركة غازبروم بتدعيم إنشاء خطوط أنابيب الغاز الطبيعي التي تنطلق من روسيا إلى أوروبا مستخدمة الممرات البرية والبحرية.

الخريطة رقم 01: خطوط أنابيب الغاز الطبيعي الروسي المتجهة نحو أوروبا وتركيا



المصدر: موقع شركة غاز بروم الروسية (gazprom.com)، جويلية 2022.

يتضح من خلال الخريطة رقم 01 أن روسيا ومن أجل فرض وجودها في أوروبا والبحر الأسود أنشأت عدة خطوط لنقل الغاز الروسي لعل أهمها مشروع السيل الشمالي 1 و 2 (Nord stream 1.2) الذين ينطلقان من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق ومنه إلى دول أوروبا، وبقدرة ضخ 55 متر مكعب سنويا في كلا الخطين، كما عملت روسيا على إنشاء خط السيل التركي (blue steam) الذي يربطها بتركيا عن طريق البحر الأسود بطول يتجاوز 930 كلم، بقدرة تصل إلى 31.5 مليار متر مكعب سنويا دخل حيز التنفيذ سنة 2020.²³

انطلاقا مما سبق ذكره، يتضح جليا أن روسيا من خلال المشاريع الطاقوية التي أنشأتها أحسنت استغلالها لصالحها، حيث أكسبتها نقاط لتوسيع نفوذها إقليميا ودوليا على اعتبار حاجة الدول المستوردة للبتترول والغاز الروسي، وأصبحت وسيلة هجومية ضد المحاولات الأمريكية والأوروبية التي تمس بالمصالح الروسية، كما أن هذه العقوبات ساهمت في ارتفاع أسعار البتترول ومشتقاته في الأسواق العالمية، حيث بلغ أسعارا قياسية لم يصل إليها منذ سنوات ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الطاقوية المصنعة في العديد من الدول، كما انخفضت إمدادات الغاز الطبيعي المستورد من قبل الدول الأوروبية من روسيا مثل ألمانيا وإيطاليا و بولندا إلى أدنى مستوياتها، وتوقفها في عدد آخر من البلدان التي رفضت الانصياع لطلبات الروس بالدفع بالعملة الروسية الروبل مثل بلغاريا، كل هذه الأسباب أدت خاصة بالدول الأوروبية المعتمدة بشكل كبير على الغاز الروسي إلى البحث عن موردين آخرين وأنواع أخرى من الغاز وبالتحديد الغاز المسال، الأمر غير الممكن توفره بالنسبة للجميع الدول نظرا للتكلفة المرتفعة لمصاريف النقل والتصنيع من جهة وعدم توفر موردين متاحين دوليا وبنفس الكمية المطلوبة من جهة أخرى، ما أدى إلى ارتفاع أسعاره في

الأسواق الدولية، الأمر ذاته تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على صادرات روسيا من المحروقات بنسبة معينة، ونتيجة لهذه العقوبات التي فرضتها على روسيا شهدت أسعار الوقود ارتفاعا ملحوظا.

في السياق نفسه وفي مجال تعد روسيا رائدة فيه تأثر العالم بأكمله نتيجة توقف تصدير الحبوب من روسيا اتجاه العديد من الدول المستوردة لهذه المادة الحيوية نتيجة توقيع عقوبات اقتصادية ضدها، فروسيا تعتبر أكبر مصدر للقمح في العالم حيث صدرت ما قدره 37 مليون طن من القمح خلال سنتي 2020 و2021، وستنتج روسيا 130 مليون طن من الحبوب في 2022 حسب وزارة الزراعة الروسية، بما في ذلك 85.9 مليون طن من القمح ستتيح تصدير 50 مليون طن منها لكثير من الدول ذات العدد الهائل من السكان مثل مصر وبنغلاداش وتركيا، ونتيجة هذه العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها إثر العملية العسكرية في أوكرانيا لن يكون في مقدور روسيا تصدير هذه الكميات الهائلة من الحبوب إلى هذه الدول.

وفي ذات الشأن وإثر مغادرة الشركات الأجنبية المستثمرة في روسيا نتيجة فرض عقوبات اقتصادية من طرف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرها من الدول على روسيا سيطرت الشركات المحلية الروسية على السوق بدلها ما سمح بمضاعفة حصة الحكومة الروسية من مخزون الحبوب ما يعني زيادة مخزون الحكومة الروسية من هذه المواد الغذائية المطلوبة بكثرة.²⁴

إن العقوبات الاقتصادية الأحادية التي تفرضها عدد من الكيانات والدول بشكل انفرادي على روسيا لا سيما تلك الموجهة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في ارتفاع أسعار القمح في الأسواق العالمية بشكل حاد نتيجة قلة الكميات المتوفرة، وتحفظ دول منتجة أخرى في تصدير منتجاتها مثل الهند كما ساهمت عوامل أخرى ذات صلة بهذا الارتفاع على غرار بقاء كميات هائلة من الحبوب بأنواعها عالقة بالموانئ الموجودة بالبحر الأسود بسبب الهجوم الذي شنته القوات الروسية على ميناء أوديسا الأوكراني، وتعتبر أوكرانيا هي الأخرى موردا رئيسيا لدول أوروبا والصين وشمال أفريقيا، ما يعني احتمال حدوث أزمة غذاء عالمية خاصة لدى الدول التي تعتمد على الاستيراد من روسيا أو أوكرانيا لتلبية احتياجاتها من الحبوب لاسيما في القارة الإفريقية.

الخاتمة:

تعتبر التدابير الاقتصادية الانفرادية وسيلة ضغط في يد الدول العظمى، وأداة قوية للقسر السياسي وتغيير المواقف الداخلية والخارجية للدول التي تخالف قواعد وأعراف القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، غير أن هذه العقوبات أصبحت تستغل من طرف الدول الكبرى لفرض هيمنتها وزيادة نفوذها خدمة لمصالحها الخاصة دون النظر إلى الأضرار التي ستخلفها، حيث ينصرف مفعولها في أغلب الأحيان إلى المدنيين الأبرياء دون القادة والزعماء وصناع القرار، كما أنها أضحت تحدث توترا في العلاقات الدولية وأزمات سياسية واقتصادية بسبب التدابير المضادة والمعاملة بالمثل بين الدول، ليدفع المواطن البسيط

الثنى فى النهاىة فى الدول المسئهفة أو غيرها نئىة العلاقاء الاقئصاءىة المئرابطة بىن الدول وهو ما حصل بعء الئءابىر الاقئصاءىة الأحاءىة الئى ئقرضها دول الائءاء الأوروبى والولاءىة المئءهة الأمرىكىة وغير من الدول الءاعمة لأوكرانىا لىءق العالم ناقوس الءطر وسط ءوقع بعءوئ أزمة طاقة وءذاء عالمىة بسبب العقوباء الاقئصاءىة الأحاءىة المفروضة على روسيا والءء بالمئءل من طرف هءه الأءىرة.

وبناء على هءا الئشءىص ءلصئ الءراءة إلى ءملة من النئاءء نعرضها على النحو الآئى:

1- لا ءوءء نصوص قانونىة دولىة ءمنع فرض الئءابىر الاقئصاءىة الأحاءىة الءانب رغم أئارها الكبىرة ائءاء الدول المسئهفة والدول الأءرى فى ءىن اءئلف الفقه والقضاء الدولى فى مشروءىئها بىن معارض ومؤىء لها.

2- الئءابىر الاقئصاءىة الأحاءىة الءانب ءعكر صفو العلاقاء الدولىة وءعئبرها الدول ءءءلا فى شؤونها الءاءلىة وشكلا من أشكال العءوان ضءها.

3- إن الئءابىر الاقئصاءىة الأحاءىة الءانب ءئئهك سىاءة الدول الاقئصاءىة وءقوق موائنىها، ءىء ءءاصر نشاطها الاقئصاءى الءاءلى والءاءرى وءؤئر على علاقتها الءاءرىة مع الدول الأءرى ذاء المصالح المشءركة مع الدولة المسئهفة، كما ءئئهك ءقوق الإنسان المءئلفة فى الدولة المسئهفة بالعقوباء.

4- إن ءءم العقوباء الاقئصاءىة الأحاءىة الئى ءعرضئ لها روسيا بعء ءزوها لأوكرانىا يعء الأكبر فى ءارىء العقوباء الاقئصاءىة الدولىة.

5- إن الئءابىر الاقئصاءىة الأحاءىة الءانب الموءهة ضء روسيا أئئرئ على الاقئصاء العالمى عامة ولىس الاقئصاء الروسى فقط على اعئبار أن روسيا أءء أكبر الاقئصاءىاء العالمىة وأهم مصدر للطاقة والءبوب فى العالم.

وفى الأءىر نقرءمءموعة من الئوصىاء:

1- ضرورة مرور أى ءءبىر اقئصاءى من ءلال قنواءه القانونىة لا سىما منءمة الأمم المئءهة باعئبارها المنءمة الدولىة الئى ءضم فى ءضوئئها ءمىع دول العالم للئصوئى على مئء هءه القراءاء بءل فرض عقوباء أحاءىة من ءانب واءء.

2- ضرورة اللءوء إلى ءنفىء العقوباء الاقئصاءىة الءكىة عئء الءاءة بءل ءوءىه عقوباء شاملءة أو عشوئىة.

3- ءقلىص الئءابىر الاقئصاءىة الأحاءىة إلى الءء الأءنى أو إلءائها ءماما ءاءة ءلك الئى ءعىق عملىاء الئءمىة فى الدول المسئهفة أو ذاء الاءعكاس السلبى العالمى.

الهوامش :

¹ - العارىة بولرباء، العقوباء الدولىة الاءراءىة ءاءر إطار الأمم المئءهة الولاءىة المئءهة الأمرىكىة أنموءءا، مجلة العلوم القانونىة والءءماءىة، المءء السابء، العءء الأول، مارس 2022، ص 854.

- 2- قردوح رضا، العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص10.
- 3- العاربية بولرياح، مرجع سابق، ص 854.
- 4 - شيبان نصيرة، العقوبات الاقتصادية الذكية ودورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019، ص103.
- 5 - خلف بوبكر، العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر، مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد7، العدد2، 2016، ص112.
- 6- قردوح رضا، مرجع سابق، ص16.
- 7- سلاميحمزة سميح، مدى تعارض التدابير القسرية ذات الطابع الاقتصادي مع القانون الدولي الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية القانون، جامعة اللاذقية، سوريا، 2021، ص46.
- 8 - قاسم محجوبة، العقوبات الدولية الاقتصادية بين الشرعية الدولية وسياسات الدول الكبرى، مجلة التراث، المجلد4، العدد 2، 2019، ص 153.
- 9- داليا أحمد فؤاد محمود، النظام القانوني الدولي للعقوبات الاقتصادية بين المشروعية والاعتبارات الإنسانية، مجلة كلية الحقوق، المجلد4، العدد1، 2018، ص345.
- 10- قاسم محجوبة، مرجع سابق، ص154.
- 11- بلحسان هوارى، الأساس القانوني لتوقيع العقوبات الاقتصادية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد1، 2016، ص 107.
- 12- خليفة أحمد بوهاشم السيد، بنمارك علي بلقاسم، حصار دولة قطر من منظور الموائيق الدولية والمسؤولية المترتبة عنه، المجلة الدولية للقانون، العدد4، 2018، ص 5.
- 13- موكة عبد الكريم، كرمي ريمة، تكريس احترام حقوق الإنسان باستبدال العقوبات الشاملة بالعقوبات الذكية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد13، العدد01، 2022، ص 377.
- 14- قاسم محجوبة، مرجع سابق، ص 154.
- 15- شيبان نصيرة، عباسة طاهر، العقوبات الذكية: بديل العقوبات الاقتصادية الدولية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد10 العدد1، 2018، ص 276، 275.
- 16- المرجع نفسه، ص 276.
- 17- محمد مجدان، سياسة روسيا الخارجية (1992-2014): القدرات، الرهانات والتحديات، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد6، العدد1، 2015، ص 23.
- 18- موقع البي بي سي عربي، روسيا وأوكرانيا: ماهي العقوبات المفروضة على موسكو بسبب غزوها لأوكرانيا؟ تاريخ النشر: 2022/06/27، متاح على الرابط الآتي: <https://www.bbc.com/arabic/world> تاريخ التصفح: 2022/07/23.

19- Clair mills, Sanctions against Russia, house of commons library, uk, 2022, p6.

20 -الموقع الويب الرسمي للاتحاد الأوروبي، شرح عقوبات الإتحاد الأوروبي ضد روسيا، تاريخ النشر: 2022/04/16 متاح على الرابط <https://www.eeas.europa.eu/delegation/russia>، تاريخ التصفح: 2022/07/21.

²¹ - المرجع نفسه.

²² - Clair mills, opcit, p 5,6.

²³ - رؤوف فتوحاني، أنابيب الغاز الطبيعي: طريق روسيا إلى المياه الدافئة الأوراسية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35 العدد 03، 2021، ص ص 587، 589.

²⁴ - موقع العربية، وزير الزراعة: إنتاج روسيا من الحبوب سيبلغ 130 مليون طن في 2022، تاريخ النشر: 2022/05/27 متاح على الرابط <https://www.alarabiya.net/aswak/econom>، تاريخ التصفح: 2022/07/25.